المدن الشاملة

Birleşmiş Kentler ve Yerel Yönetimler
Orta Doğu ve Batı Asya Bölge Teşkilatı
United Cities and Local Governments
Middle East and West Asia Section
منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا

المدن الشاملة

UCLG MEWA

Birleşmiş Kentler ve Yerel Yönetimler
Orta Doğu ve Batı Asya Bölge Teşkilatı
United Cities and Local Governments
Middle East and West Asia Section
منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا

© United Cities and Local Governments
منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية
Avinyó 15, E–08002 Barcelona (إسبانيا)
Tel +34 933 428 750
www.uclg-cisdp.org

تنسيق النشر

لجنة منظمة UCLG للدمج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الانسان

© الصور

United Nations Photo Library (ص . 6, 8, 10, 12) / Ivo Gonçalves – Prefeitura Municipal de Porto Alegre (ص. 4) / Flickr: hepingting (ص. 14) / Jason Samfield (ص. 16) / Jordi Ferrer (ص. 18) / Asma Mirza (ص. 19)

المحضر للنشر

Mohamed Almahlı

تصميم الغرافيك

Ali Soylu

تاريخ الطباعة

أيلول ٢٠١٤

الطبع

Aryan Basım Tanıtım ve Matbaa Hizm. San. ve Tic. Ltd. Şti.
Yüzyıl Mahallesi Mas-Sit Matbaacılar Sitesi
5. Cadde No: 57 34550 Bağcılar - İstanbul / Türkiye
T: +90 212 544 99 06 (pbx) F: +90 212 432 06 22
www.aryanbasim.com.tr

جدول المحتويات

من نحن	٥
مقدّمة	٧
سياسات الدمج والسياسات الإجتماعية الشاملة	٩
سياسات الاندماج وضمانات حقوق الأنسان	١١
سياسات الإندماج في خدمات التنوّع	١٥
سياسات الإندماج الدّاعمة للديمقراطية	١٧
التعهّدات والإلتزامات	٢٠

من نحن

منظمة المدن المتّحدة والإدارات المحلية ، هي منصة عالمية تمثّل مصالح الإدارات المحليّة أمام المجتمع الدولي بالإضافة إلى الدفاع عنها مع توفير القوة السياسية الكبيرة للبلديات في محور الحكم العالمي.

ضمن النطاق الإجتماعي لمنظمة المدن المتحدة و الإدارات المحلية ، لجنة الديمقراطية المشتركة وحقوق الإنسان ، تم إستهداف توفير المساهمة إلى الصوت المشترك للبلديات الأعضاء في مواضيع الإندماج الإجتماعي، الديمقراطية المشتركة وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك تستهدف اللجنة توفير الإرشاد والتوجيه للإدارات المحلية في خلق هذه السياسات ، وبالتالي توفير التحفيز على المفاوضات السياسية على المستوى العالمي بين البلديات، مع تشجيع تبادل الخبرات والتعلّم المتبادل.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني:

www.uclg.org

www.uclg-cisdp.org

مقدّمة

هذه الوثيقة التي يتم تقديمها لكم توفر مستندات الموقف السياسي حول السياسات المحلية للدمج الإجتماعي الذي يتم دعمه عن طريق برنامج الإندماج الإجتماعي ولجنة الديمقراطية المشتركة وحقوق الإنسان التابعتين إلى منظمة المدن المتّحدة و الإدارات المحليّة . توفر هذه الوثيقة للبلديات السياسة الأساسية التي تتم التوصية بها في سياق تصميم وتطوير السياسات العامة في الإندماج الاجتماعي . تهدف الوثيقة إلى تسهيل عمل منظمة المدن المتّحدة و الإدارات المحلية في مجال الإندماج الإجتماعي تهدف إلى تشجيع الحوار مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى.

تم إنعقاد الوثيقة في إسطنبول بين تاريخي ٢٧-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ حيث تمت الموافقة عليها من المجلس العالمي ، كما تم تنفيذها في برشلونة في تاريخي ٢٧ و ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان «ندوة السياسات المحليّة المبتكرة العالمية رقم ١ من أجل الإندماج الإجتماعي» والتي تمخّضت عن قرارات في إطار المساعي من منظمة المدن المتحدة و الإدارات المحلية وذلك وفق أعمال الفكر السياسي التي تم تطويرها بالتشاور مع مجموعات الاعمال والمؤسسات الإقليمية الاخرى .

تم تنظيم «ندوة السياسات المحليّة المبتكرة العالمية رقم ١ من أجل الإندماج الإجتماعي» تحت رعاية بلدية برشلونة ولجنة المشاركة الإجتماعية ، بدعم من الحكومة الكاتالونية وإقتراحات علمية من قسم التخطيط والتنمية من جامعة كلية لندن .

اعتقد ان هذه الوثيقة سوف تسهم وتكون مفيدة من اجل البلديات على المستوى العالمي، بالاضافة الى الفائدة في مجال الادماج الاجتماعي.

اتمنى ان ينتهي الاقصاء الاجتماعي في كافة أنحاء العالم، مهما كانت لغات وأديان وأعراق الناس. وارجو ان يتم فهم الاندماج الاجتماعي بشكل صحيح من طرف رؤساء الادارات المحلية والمواطنين.

محمد دومان

الامين العام لمنظمة UCLG-MEWA

سياسات الدمج والسياسات الإجتماعية الشاملة

١

تعتبر الإدارات المحلية أهم العناصر الفاعلة الهامّة في العالم في المدن والمناطق الحضرية التي تتركز فيها الغالبية العظمى من السكان. وذلك في عالم مليئ بالاختلاط الإجتماعي الجديد مع الإختلاطات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية بالاضافة الى توفيرة الفرص والتحدّيات في آن واحد. مرة أخرى تتنامى معدلات اللامساواة الناتجة عن العولمة حيث أن معدلات الفقر وعدم المساواة الإجتماعية تسبب في زيادة الإقصاء الإجتماعي لكثير من الناس في جميع القارات إبتداءا من الربع الأخير للقرن التاسع عشر

٢

الإقصاء هوالإستبعاد الإجتماعي لفئات معيّنة من الناس أو المحاولات المستمرة لإعاقة الوصول إلى حقوق المواطن الأساسية (الحقوق المدنية والسياسية والأقتصادية والإجتماعية والثقافية). يشمل الإقصاء العديد من الأبعاد: إجتماعية ، إقتصادية، سياسية، ثقافية، العلاقات الاجتماعية ، السياسية، التناسلية، الجنسية. من ناحية أخرى يمكن التعبير عن الاقصاء الإجتماعي بالعديد من التعابير:

الحرمان، عدم الإستقرار في العمل، القصور التعليمي ، الإعاقة، الإدمان، المسئوليات الزائدة في المنزل، بالاضافة الى التمييز والعنصرية القائمة على الجنس، لميول الجنسية، الدين، والتمييز القائم على أساس الأعراق. ضعف العلاقات الإجتماعية، كسر الروابط العاطفية، إنهيار العلاقات بين المواطنين نتيجة تداخل الثقافات، نقص الخدمات ذات الجودة الأساسية، وفقدان المؤشّرات الثقافية.

٣

أعمال السياسات المحليّة توفّر إمكانية تضمين المجتمعات المتناسبة والديمقراطية لإتاحة الفرصة لتطبيق حقوق الإنسان. لهذا السبب يجب في البدئ التحقيق والتدقيق في الأسباب التي تؤدّي إلى الإقصاء الإجتماعي. لتوفير التنمية والتطوّر يجب ان يتم استخدام جميع أنواع المصادر من، المصادر الإنسانية، مصادر البيئة التحتية، المصادر المالية، بالاضافة الى ذلك يجب أن تكون سياسات الإندماج الإجتماعي على رأس أجندة سياسات الإدارات المحلية في هذا القرن. هذا الوضع يعتبر هام للغاية لتحقيق أهداف التنمية والتطور الألفية للمدن والعالم الذي نعيش فيه.

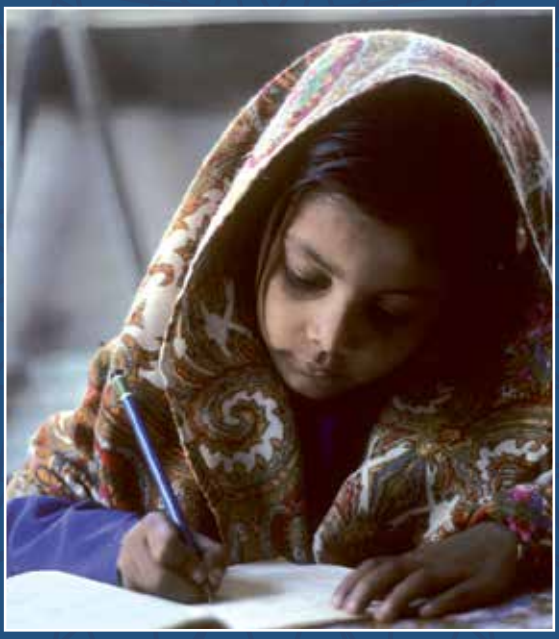

سياسات الاندماج وضمانات حقوق الأنسان

٤

يظهر الإقصاء الإجتماعي في كل مكان حيث يكون في مراكز المناطق التي تحولت الى أنقاض تاريخيّة، في محيط المدن الكبرى وبالأخص في محيط وهوامش المدن المتحضّرة الكبرى حيث يظهر ذلك في شكل المناطق والأحياء الفقيرة. حيث يتواجد العديد من المهاجرين غير الشرعيين . حيث يتم معاملة النساء بطريقة غير متساوية وعنصرية تمييزيّة ومن مختلف الميول الجنسية والأقليّات العرقيّة والثقافية. كما يظهر أيضا في غياب سياسات الحظوظ المتساوية للشباب الموجودين تحت الخطر الإجتماعي. وفي عدم كفاية الاهتمام والمساعدة اللّازمة للأطفال والمسنين. وفي عدم كفاية المناطق والخدمات العامة لذوي الإعاقة. وبالأخص يظهر ذلك في عدم التمكن من الوصول الى وسائل النقل العام عن طريق الفئات المحرومة إجتماعياً وأقتصادياً

٥

وكنتيجة لذلك يجب أن يتم الإهتمام بالتصاميم وإدارة المعايير مع الإهتمام بسياسات الإندماج الإجتماعية وتوفير حقوق حماية المواطنة والوصول العالمي للخدمات السياسية. حيث يجب أن تكون هذه السياسات هي سياسات داعمة في إتجاه المساواة والتضامن واحترام قيم التنوع التي يحددها الواقع الإجتماعي كما يجب أن يتم تحمل المسئولية لدعم التنمية المستدامة وتوفير المكافحة والمساهمة ضد التغيرات المناخية وتحمّل المسئولية عن مستقبل العالم بصفة عامة.

٦

سياسات الإندماج تعمل على توفير العيش وفق الحياة الكريمة مع الهدف الى تلبية الاحتياجات اللّازمة والمرتبطة بالعلاقات الإجتماعية وفق هذه الاهداف يجب أن يتم التشجيع إلى تطوير علاقات تقلل من اللامساواة وعدم العدالة الإجتماعية وذلك في شكل علاقات اقتصادية وإجتماعية وثقافية بالاضافة الى ذلك يجب أن يتم إضافة حقوق التنوّع والثقافات الإجتماعية. يجب أن توفر سياسات الإندماج الاجتماعية تقليل الحرمان والفقر مع توفير أمكانيات العمل والحصول على الدخل بالاضافة الى ذلك يجب أن تعمل على تشجيع المساعدات الصحية ، الإستقلال الذاتي والمساعدات لأصحاب الإحتياجات كما يجب أن تعمل على دعم العائلات، يجب أن يتم نشر الوصول الى الثقافة والمعلومات وفرص التعليم المستمر، يجب أن يتم تطوير نموذج مدينة مستندا على الحركة المتواصلة مع تسهيل الوصول إلى وسائل النّقل العام بالإضافة الى الإستناد على علاقات القرابة ، وأخيرا يجب أن تدعم الديمقراطية والنقد والمشاركة ومسئولية المواطنة .

٧

يظهر الإقصاء الإجتماعي في فصل السكان مكانيا وفي خصخصة الاماكن العامة. لهذا السبب يجب أن تستهدف سياسات الإندماج سياسات المدينة التي تمنع الإستقطاب المجتمعي على اساس العرق أو الأسباب الإجتماعية حيث يجب أن تكون سياسات المدينة متناسبة مع التنوع الإجتماعي وتحترم السياسات الحضرية .

يجب أن يتم مكافحة التمييز المكاني وفق الأعمال التالية :

التجديد الكامل للأحياء، تخصيص معدات ومساحات للإستخدام العام في أكثر المناطق حرماناً من الناحية الحضارية، التشجيع على إستخدام الأراضي بتنوّع ، التشجيع على الخليط الاجتماعي وذلك بجلب اللأفراد من الأعراق المختلفة ومن الطبقات الإقتصادية المختلفة لتوفير إسكانهم في منطقة واحدة، إزالة العوائق المعمارية التي تمييز بعض الأحياء عن غيرها وأخيراً الأخذ في الإعتبار التغييرات في التكوين من الناحية الجنسية في المناطق الحضرية .

٨

في هذا السياق يجب أن يتم مناقشة المدن الكبرى بشكل خاص. حيث أن هذه المناطق تشكل عناصر وشروط أساسية في العولمة وفي العناصر الحضرية والإجتماعية والإقتصادية. لهذا السبب يجب أن تكون جميع سياسات المؤسسات والسياسات المطبّقة في المناطق الكبرى هي سياسات متوافقة من حيث توفير الخدمات الفعّالة. عند النظر الى المدينة الكبرى يجب أن تتوافر الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الإجتماعية، بالإضافة الى ذلك يجب أن تتوفر فرص الإسكان والتوظيف وتحسينها وتطويرها مع توفير الإهتمام الخاص تجاه الحركة والإنسان. من الناحية الأخرى يجب أن يتم توفير أعمال تخطيط وتطوير البنية التحتية وتأسيس طرق إتصال المدينة الكبرى مع العالم بإعتبارها منطقة تم عزلها من الناحية الإقتصادية.

٩

يجب على الإدارات المحليّة الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية إلى أقصى حدّ ممكن. حيث يعمل ذلك على التقرّب الى وضع الإقصاء الجماعي أو عوامل تشكيل الخطر والتقرب منها في شكل منظور هيكلي متكامل، كما يعمل ذلك من ناحية أخرى الأخذ في الإعتبار الأعمال المحلية وإستخدامها في عمليات التشخيص الأوليّة، لهذا الغرض يجب أن يتم تأسيس وتشكيل أدوات

تعمل على تقييم السياسات مثل، مراكز المراقبة الإجتماعية. من ناحية أخرى فإن توجيه سياسات الإندماج يجب أن يكون عبر توفير التدريب والتوعية المستمرة لجميع العاملين لتوفير تطبيق السياسات مع الإستمرارية الإقتصادية والسياسية. أخيراً يجب أن يتم إنشاء سياسات تعمل على إغلاق المخاطر الإجتماعية وتطوير برامج متكاملة تجاه هذه المدن.

١٠

عند الأخذ بالاعتبار مستويات الإدارة المتنوعة (الإدارة المحليّة، المدينة الكبرى، الإدارة الإقليمية، الإدراة القومية فمافوق) مع الأخذ بالإعتبار إختلافات الصلاحيات السياسية فإنه يجب أن يتم توفير التنسيق المناسب بين هذه المستويات بالإضافة الى توفير التنسيق ما بين سياسات الإندماج بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية.

١١

هذا الوضع يشكل أهمية كبيرة لأنه بصفة عامة تعتبر صلاحيات الإدارات المحلية فيما يختص بسياسات الإندماج من أعمال إستعمال الأراضي أو حركة الإسكان والحركة الحضرية جميعها تعتبر صلاحيات محدودة. لهذا السبب ولتوفير مواصلة وإستمرارية هذا النوع من السياسات عن طريق الإدارات المحلية يجب أن يتم الطلب من الحكومة المركزية توفير المفاتيح اللازمة نحو الإندماج الإجتماعي حيث يجب أن تتخلص هذه المواضيع من المركزية في القرارت. تأثيرات سياسات الإندماج تكون مرتبطة بدرجة كبيرة بالصلاحيات والإستقلالية عن المصادر المركزية.

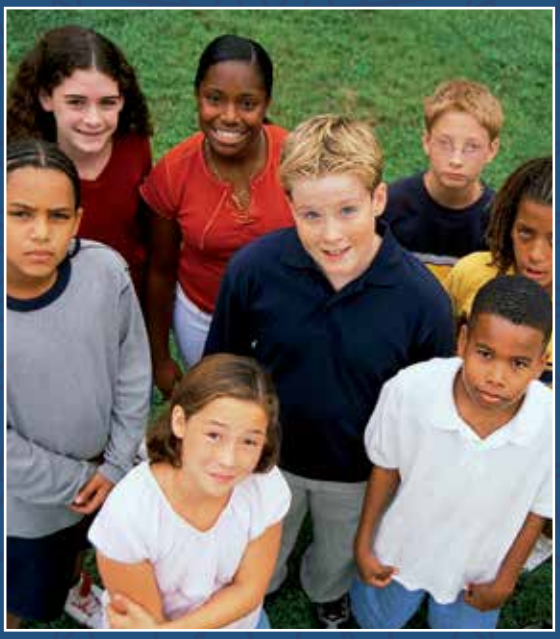

سياسات الإندماج في خدمات التنوّع

١٢

يجب أن تتم إزالة جميع أنواع أشكال اللّامساواة بين الأجناس والأعراق المختلفة في جميع أنواع سياسات الإندماج اللإجتماعي كما يجب أن يتم تشجيع تشكيل وتأسيس الإتحادات المناسبة.

١٣

تعتبر الهجرة أحد العوامل الموضحة لعمليات التحضّر المدني. تم تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية في العالم بعدد ٣,٣٠٠ مليار شخص مما يعني ذلك نصف عدد سكان الكرة الأرضية. يتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٦١٪ في العام ٢٠٣٠ كما تحصل زيادات في عدد سكان المناطق الحضرية في العالم حتى العام ٢٠٢٧ عن طريق هجرة ٩٥٪ من سكّان الدول نحو مدنهم الحضرية (الهجرة الريفية).

١٤

مجال إدارة الهجرة يكون في المستويات المحلية. حيث يجب أن يتم تخطيط أهداف الإدارات المحلية وفق أنشطة وفعاليات إستراتيجية وبأبعاد متكاملة ومرنة. يمكن ان يتم تعديل هذه الخطط بشكل مستمر وفق الطلبات والإحتياجات المجتمعية كما يجب أن يتم توفير تجديد الفعاليات والأنشطة لتلبية إحتياجات التنوعات الإجتماعية والثقافية الغنيّة والجديدة.

١٥

لايحتوي منظور الإندماج على عمليات تشجيع العلاقات مابين الثقافات ما بين المجتمعات المتميزة للثقافات المختلفة. حيث أنه من ناحية مادية يجب أن يتم تشكيل وتأسيس السياسات بين الثقافات المختلفة بغض النظر عن الإختلافات وبالإستناد الى حقوق المواطنة المشتركة في الإتحاد والعيش في منطقة واحدة. هذا الإتحاد والتعاون يجب أن يكون الأساس في حقوق الإنسلان والحقوق الحضرية.

١٦

في البدء يجب أن يتم التشجيع لتكوين عوامل نشطة وفاعلة وفق شبكات التعاون الدولي فيما يختص بقضايا الهجرة في مناطق المدن والمدن الكبرى. حيث يجب أن يتم استهداف تشجيع التعاون بين المؤسسات بدون مركزية وأعمال تطوير الإنسان وفق شروط العالم سواء كان ذلك للمهاجرين أو الموجودين ففي المدينة مسبقا. هذا التعاون في الأعمال يوفر العديد من الإمكانيات الكبيرة.

١٧

تعتبر طرق الديمقراطية التمثيلية غير كافية في إدخال وإشراك المواطنين خلال عملية صنع القرار بالإضافة الى عدم كفايتها في تعزيز مهارات النقد. فترات الديمقراطية المشتركة يجب أن تتم مع الأخذ في الإعتبار ضمان إستخدام متواصل لحقوق المواطنين سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو المستوى التنظيمي. في هذا السياق يجب أن يتم تقوية شبكات المشاركة الإجتماعية مع إضافة عوامل جديدة في الأعمال المؤسسية وتشكيل خبرات ذات مسئولية.

١٨

بهذه الطريقة يتم تفضيل الإدارة المختلطة في فترات الإختلاط الإجتماعي. ولهذا السبب يجب أن يتم تكوين وتشكيل إدارة تعمل على تطوير الأعمال المتكاملة والمصيرية مع توفير تطبيق الإصلاحات الإدارية اللازمة. هذا الوضع يعمل على إكتساب وجهات النظر المتكاملة للقضايا المختلفة وتوفير ردود الأفعال عن طريق طرق الأعمال المختلفة وأدوات صنع القرار المختلفة في الإدارة العامة (إبتداءاً من المستويات المختلفة) بالإضافة الى ذلك تعمل هذه النوعية من الأعمال على التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب الأدوار الفاعلة في المجتمع لتوفير ردود الأفعال.

١٩

يجب أن يتم قبول التعدّدية والصراعات والتنوّعات باعتبارها جزءاً لا يتجزء من مراحل المشاركة المجتمعية حيث أن المسامحة بين المواطنين والتوافق العام فيما بينهم يكون عن طريق تكوين وتشكيل مساحات الحوار والمناقشة والنقاش وذلك لعرض جميع أنواع المشاكل والإختلافات الإجتماعية التي كانت موجودة مسبقا. أما بالنسبة لشئون الحكم والإدارة فإن مشاركة المواطنين وفق برامج المشاركة المتنوعة يجب أن يتم اعتباره جزءا من الإستراتيجية القاطعة في جمع المناطق المحلية تحت سقف واحد.

٢٠

مشاركة الشعب في سياسات الإندماج (في مراحل التصميم، التطبيق، التقيم) يجب أن تعتبر شرط أساسي في التحسين المادي لنوعية حياة الأفراد دون أن يكون هنالك أي نوع من أنواع الإقصاء الإجتماعي أو المخاطر بنفس الشكل يجب أن توفر مشاركة الشعب في تحسين فعالية وكفاءة وجودة السياسات العامة

٢١

قنوات المشاركة يجب أن يتم تصميمها بحيث يتم الدمج بين الحياة الخاصة وحياة العمل مع تأثيرات السياسة العامة مع الأخذ في الإعتبار تصميم متناسب للتأثيرات الزمانية والمكانية. المشاركة السياسية في المجالات العامة توضح العديد من الإختلافات في يومنا الحالي وذلك لأن الحياة اليومية تتحقق وفق المناطق والأوقات المختلفة يجب أن يتم إشراك قنوات المجتمع المدني والمنظمات بالإضافة الى إشراك شبكات المجتمع المدني المتميزة بالتعدّدية بالاضافة الى ذلك يجب على الإدارات والإدارات المحلية إنشاء الجسور الخاصة بالتعاون بين هذه الأدوار لتشكيل المساحات بين أدوار المشاركات السياسية.

٢٢

يجب أن تكون أعمال المكافحة ضد أوضاع الإقصاء الجماعي هي أعمال متجذّرة ومتأصّلة في شكل أعمال ومجهودات عالمية يتم تحقيقها على المستويات المحلية لهذا السبب يجب أن تكون الإدارات والإدارات المحلية في تعاون وإتصال دائم فيما بينها ومع المجتمع المدني. من ناحية أخرى يعتبر التعاون مع المؤسسات العامة بدون مركزية والتشجيع على التعاون والعمل المشترك في المستويات المحلية لمراحل أكثر تقدماً من المستويات القومية كأداة فعالة في التطبيقات.

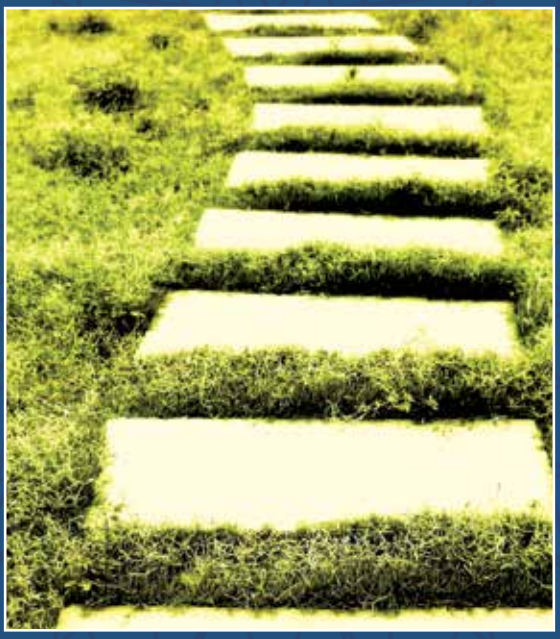

التعهّدات والإلتزامات

وفق ما تم توضيحة أعلاه فقد تم توفير الإلتزامات والتعهّدات التالية عن طريق الإندماج الإجتماعي، لجنة الديمقراطية المشتركة وحقوق الإنسان، منظمة المدن المتحدة و الإدارات المحلية وذلك في إطار :

المساهمة في تشجيع مناقشة الأفكار والسياسات التي تنقد الحرمان وعدم المساواة والإقصاء الإجتماعي. التعريف بالأعمال والإقتراحات المادية التي توجّه تصاميم السياسات الخاصة بالإقصاء الجماعي المحلي.

نشر السياسات الجاذبة للإهتمام بخصوص التعمّق الديمقراطي وتعميق الإندماج المحلّي الإجتماعي بين الإدارات المحلية. تسهيل تداول الخبرات وتداول المعلومات بين جميع دول العالم.

حماية الحوار السياسي عن طريق منتدى الإدارات المحلية لتوفير التحركات المجتمعية عبر المنتدى الإجتماعي العالمي من خلال الشبكات العالمية.

وثيقة الوضع السياسي تم تحريرها عن طريق منظمة المدن المتحدة و الإدارات المحلية التي تم التصديق عليها عن طريق المجلس العالمي في تاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨.

تهدف هذه الوثيقة المقدمة
لكم تقديم السياسات
الأساسية والهامة المقترح
اتباعها من طرف البلديات
من اجل الدمج الاجتماعي
وتصميم وتطوير سياسات
عمل القطاع العام.

UCLG MEWA

Yerebatan Cad. No: 2
Sultanahmet 34110 Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 511 10 10
Fax: +90 212 519 00 58
www.uclg-mewa.org
facebook.com/UCLGMEWA
twitter.com/uclg_mewa

aryan basım www.aryanbasim.com.tr